PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Ahaly**
DATE:	**29-April-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**20,000**
TITLE :	**Trend Towards of a Reduction in Petroleum Product Allocations**
PAGE:	**Front Page**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Abdel Latif Wahba**

اتجاه لتخفيض مخصصات المواد البترولية

كتب عبداللطيف وهبة:

علمت الاهالى من مصادر وزارية ان اجتماع يوم الاثنين الماضى للمجموعة الوزارية الاقتصادية الذى عقد عقب اجتماع رئيس الوزراء ابراهيم محلب مع الرئيس عبدالفتاح السيسى تناول البنود الرئيسية للموازنة العامة للعام المالى الجديد ٢٠١٥-٢٠١٦ والتى سيتم عرضها فى اجتماع قادم على رئيس الجمهورية لابداء الراى فيها وطبقا لما قالته المصادر لـ"الاهالى" فان القضية الاساسية الاولى التى تمت مناقشتها باستفاضة هو الموقف من دعم المواد البترولية ومخصصاته فى الموازنة العامة الجديدة واكدت المصادر انه سيتم تطبيق مرحلة جديدة من خفض مخصصات الدعم الموجهة للمواد البترولية عما تم اعتماده خلال العام المالى الحالى والتى تصل الى ١٠٠ مليار و٢٥٠ مليون جنية وقالت المصادر" حتما لابد من خفض مخصصات دعم المواد البترولية " ورفضت الافصاح عن معدلات الخفض معتبرة ان ذلك سيتم بناء على مجموعة من الاعتبارات اهمها الاسعار المتوقعة للمواد البترولية فى الاسواق العالمية , بالاضافة الى التعاقدات المستقبلية التى قامت وتقوم الحكومة بعقدها خلال النصف الثانى من العام المالى الحالى فى اطار تأمين احتياجات البلاد من المواد البترولية طوال عام الموازنة , واشارت المصادر أن تأثير انخفاض أسعار البترول عالمياً لن تظهر نتائجه الا مع التعاقدات الجديدة لتوريد المواد البترولية على اعتبار ان بعض التعاقدات السابقة قد تمت فى ظل اسعار قديمة.. واكدت المصادر ان الاعتبار الاخر فيما يتعلق بنسب خفض مخصصات المواد البترولية خلال الموازنة العامة الجديدة هو نتائج الاصلاحات التى قامت الحكومة بتنفيذها مع بداية العام المالى الحالى والخاصة بتحريك اسعار المواد البترولية ومشتقاتها من البنزين والسولار والغاز والزيوت والشحوم وخلافه وقال ان التقديرات المبدئية كانت تشير الى امكانية ان يوفر تحريك اسعار المواد البترولية وقطاع الطاقة بصفة عامة حوالى ٤٠ مليارا مشيرا الى ان المؤشرات التى قدمتها وزارة المالية تشير الى ان اجمالى ما تم انفاقه من دعم للمواد البترولية بلغ النصف الاول من العام الحالى حوالى لم يزد على ٤٤,٦ مليار جنيه من اجمالى مخصصات مقدرة بحوالى ١٠٣ مليارات جنيه معتبرا ان الاهم من ذلك ان اجمالى الانفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية قد بلغ ٧٨,٢ مليار جنيه حتى نهاية فبراير الماضى مقارنة بحوالى ١٠٩,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضى.. وقالت المصادر ان هناك التزاما حكوميا بالاستمرار فى سياسة تحريك اسعار الطاقة وترشيد الدعم للتخلص منه على مدار الخمس سنوات القادمة وبالتالى سوف تتقدم الحكومة بمقترحات خاصة بالعام المالى الجديد مشيرا الى ان النسب قد تكون بسيطة اذا ما تم تفعيل نظام الكروت الذكية على اعتبار ان الحكومة تريد توصيل رسالة ان التحريك السعرى لن يكون الحل الوحيد لكن هناك حلول اخرى